



أثر مؤسسة العمل الإنساني في الدولة العثمانية
على تحسين قيادة المؤسسات
زكرياء الهكار، باحث في السنة الختامية بسلك الدكتوراه
تخصص التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الخامس - الرباط
المغرب

الملخص:

تكشف الدراسة أن الدولة العثمانية، خلال الفترة الممتدة من نهاية القرن التاسع عشر إلى بداية القرن العشرين، امتلكت وعيا متقدما بأهمية العمل الإنساني داخل بنيتها السياسية والاجتماعية، إذ لم يقتصر دوره على تقديم المساعدات بل شمل تعزيز الاستقرار الاجتماعي وترسيخ الشرعية. ومع تطور الزمن، بدأ هذا العمل يتجاوز المحددات الدينية والجغرافية ليشمل مجتمعات متنوعة، متقاربا بذلك مع المبادئ الكونية للعمل الإنساني المعاصر مثل الحياد والاستقلالية وعدم الانحياز. ورغم استمرار البعد الديني كدافع تنظيمي، أثبت العمل الإنساني العثماني قدرته على تجاوز الانقسامات الدينية والهوياتية، ليشكل نموذجا أوليا للإنسانية العالمية قبل صياغتها رسميا على يد المنظمات الدولية، ويفتح المجال لمزيد من البحث والتحليل التاريخي.

Abstract:

The study reveals that the Ottoman Empire, during the period spanning the late nineteenth to the early twentieth century, possessed an advanced awareness of the importance of humanitarian work within its political and social structures. This work was not limited to providing aid but also aimed at enhancing social stability and consolidating legitimacy. Over time, Ottoman humanitarian efforts began to transcend religious and geographical boundaries, encompassing diverse communities and aligning, to some extent, with the universal principles of contemporary humanitarianism, such as neutrality, independence, and impartiality. Despite the enduring influence of religion as an organizational motivation, Ottoman humanitarian initiatives demonstrated the capacity to overcome religious and identity divisions, establishing an early model of global humanitarianism prior to its formal articulation by international organizations. This legacy opens the door for further historical research and analytical inquiry.



يشكل العمل الإنساني أحد أبرز الممارسات التي رافقت التاريخ البشري في مختلف مراحلها، غير أن الاهتمام الأكاديمي بهذا الحقل ظل محدوداً إلى وقت قريب، إذ ارتبط في الغالب بالأزمات السياسية والكوارث الطبيعية، أكثر من ارتباطه بالتحليل التاريخي المتعمق. فمعظم الدراسات المعاصرة أولت عناية بالعمل الإنساني من زاوية مؤسساتية حديثة، بينما ظلت الإشارات التاريخية المتناثرة حوله في المدونات الإخبارية والوثائق القديمة عاجزة عن أن تؤسس لقراءة تاريخية متكاملة. ويعود هذا الفراغ البحثي إلى عاملين أساسيين: أولهما ندرة المادة الأرشيفية التي تسمح ببناء سردية مستقلة حول العمل الإنساني في العصور السابقة، وثانيهما انصراف الباحثين في العمل الإنساني إلى النماذج المعاصرة التي وُفِّرت لهم بحكم وفرة الحالات الدراسية.

في هذا الإطار، يبرز موضوع مؤسسة العمل الإنساني في الدولة العثمانية، والذي يسعى إلى مقارنة هذا الفعل لا بوصفه ممارسة حديثة، وإنما باعتباره ظاهرة تاريخية ذات جذور دينية واجتماعية وسياسية. فالدولة العثمانية، منذ نشأتها في الأناضول منتصف القرن الثالث عشر، ثم توسعها عبر ثلاث قارات (آسيا، إفريقيا، أوروبا)، عكست من خلال مؤسساتها وتجاربها ملامح متعددة للعمل الإنساني، ارتبطت تارة بالخطاب الديني الإسلامي ومقاصده، وتارة أخرى بالرهانات السياسية والدبلوماسية.

وإذا كان القرن السادس عشر والقرن السابع عشر قد مثلا ذروة القوة العثمانية على المستوى الدولي، فإن القرون اللاحقة (الثامن عشر والتاسع عشر وبداية العشرين) شهدت تحولات عميقة، جعلت من الدولة العثمانية في موقع المتأثر أكثر من المؤثر. في هذا السياق، يصبح من المشروع طرح تساؤلات معرفية من قبيل:

- إلى أي حد امتلكت الدولة العثمانية وعياً بأهمية العمل الإنساني وضرورته داخل بنيتها السياسية والاجتماعية؟
- وهل استطاع هذا العمل أن يتجاوز المحددات الدينية والجغرافية ليقارب، ولو نسبياً، المبادئ الكونية للعمل الإنساني المعاصر (الحياد، الاستقلالية، عدم الانحياز، الإنسانية)؟
- ثم ما هي حدود التفاعل بين البعد الديني الذي طبع السلوك العثماني وبين البعد الإنساني الذي يعلو على الاختلافات الدينية والهوياتية؟

إن معالجة هذه الإشكاليات تقتضي تأطيراً مفاهيمياً وتاريخياً أولياً، يعقبه استقراء لمظاهر العمل الإنساني في الداخل العثماني، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ثم دراسة امتداداته خارج حدود السلطنة، سواء في الولايات العربية التي شكلت مجالا حيويًا لها، أو في علاقاتها مع القوى الغربية التي واجهتها أو تحاورت معها. وبهذا التدرج المنهجي، لا يقتصر البحث على إبراز الممارسة العثمانية في بعدها العملي، بل يسعى إلى اختبار حدودها المعرفية، واستجلاء موقعها في تاريخ العمل الإنساني العالمي.

1. مظاهر العمل الإنساني داخل الدولة العثمانية

تنوعت أشكال العمل الإنساني داخل الدولة العثمانية وتعددت مجالاته، غير أنها اتسمت في جوهرها بصبغة دينية واضحة، لاسيما خلال المراحل التاريخية السابقة لانتفاخ العثمانيين على العالم الغربي وإبرامهم المعاهدات الدبلوماسية. ويمكن القول إن هذه الممارسات، وإن تأسست على مرجعية دينية، فقد كانت في جوهرها تستهدف خدمة الإنسان وحماية كرامته، بغض النظر عن الانتماءات العقائدية أو الاجتماعية. فقد تبلورت غايتها الأساسية في تقديم العون والمساعدات الإنسانية للفئات المستحقة، سواء في ظروف السلم أو في أوقات الحروب.

ومن أبرز مظهرات هذا العمل الإنساني برزت مؤسسة الوقف —أو ما كان يُعرف في الوثائق العثمانية بـ الوقف نامـه— باعتبارها إحدى الركائز التي مكنت الدولة العثمانية من ترجمة البعد الإنساني إلى ممارسات عملية. الأمر الذي يطرح تساؤلاً محورياً: ما هو مفهوم الوقف، وكيف وظفه العثمانيون في تجسيد العمل الإنساني؟



أولاً: الوقف

يعرّف الوقف في الفقه الإسلامي بكونه "حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة"¹، أي أن العين الموقوفة تظل في ملك صاحبها، بينما تخصص منفعتها لجهة بعينها. ولم يكن هذا التخصيص محصوراً في المؤسسات ذات الطابع الديني المحض – كالمساجد، ودور تحفيظ القرآن، والمقابر – بل اتسع ليشمل كل ما من شأنه تيسير حياة فئة اجتماعية بعينها أو تحسين أوضاع الأفراد والجماعات، بل وتعدى ذلك إلى تخصيص أوقاف لفائدة الحيوانات، وهو ما يعكس البعد الشمولي للوقف في الفكر والممارسة الإسلاميين.

وقد عرفت الدولة العثمانية مؤسسة الوقف منذ مراحلها الأولى، إذ ارتبط ظهورها مع السلطان أورخان بن عثمان، ثاني سلاطين الدولة. ومنذ ذلك الحين أضحت الوقف رديفاً لفعل الخير والإحسان، ورسخ كعادة اجتماعية لدى الفئات الغنية والميسورة. واتسعت مجالات الوقف تدريجياً؛ فبعد أن اقتصر في بداياته على المجال التعليمي، عبر إنشاء المدارس وتخصيص الموارد لأجور العاملين عليها²، أصبح يشمل مؤسسات اجتماعية وخيرية أوسع.

ومن أبرز هذه المؤسسات ما عرف بـ "العمارات"، التي أنشأها السلطان أورخان لتكون مراكز اجتماعية ذات وظيفة إنسانية متعددة الأبعاد. فقد احتضنت هذه العمارات المتشردين وعابري السبيل والطلبة، بل ووفرت أماكن خاصة لإيواء الحيوانات. كما تكفلت بتوزيع الطعام والشراب على الفئات المحتاجة³. ويبدو أن مؤسسة الوقف كانت المصدر الأساسي لتمويل هذه المرافق، إذ تشير بعض الكتابات التاريخية إلى أن المدن العثمانية – بل والمدن العربية والأوروبية الواقعة تحت سيطرة الدولة – زحرت بعدد كبير منها، حتى قيل إن كل مدينة عثمانية كانت تضم ما يزيد عن عشر عمارات⁴.

وبذلك يمكن تشبيه هذه المؤسسات، في بعدها الإنساني، بمراكز إيواء اللاجئين والمتشردين التي عرفتها أوروبا في العصر الحديث، مع فارق أن التجربة العثمانية تعود إلى القرن الرابع عشر، أي إلى المرحلة التأسيسية للدولة. ورغم غياب أوصاف دقيقة لطبيعة عمل هذه العمارات أو حجم المستفيدين منها، فإن مجرد انتشارها يعكس وعياً عميقاً بقيمة العمل الإنساني.

وتوسع دور الوقف لاحقاً ليشمل المجال الصحي، إذ أمر السلطان يلدريم بايزيد عام 1399 بإنشاء دار الشفاء في بورصة، وحرر لها وقفية خاصة. ومنذ ذلك التاريخ صار القطاع الصحي في الدولة العثمانية يعتمد إلى حد بعيد على الأوقاف حتى مطلع القرن التاسع عشر، حين بدأت موجة التحديث⁵. وتبرز الطبيعة الإنسانية لهذه المستشفيات في كونها قدمت خدماتها بلامتمايز، فاستقبلت جرحى الحروب وأبناء مختلف الشرائح الاجتماعية والدينية، وكانت تكاليف العلاج تغطي من ريع الأوقاف، ما يجعلها مؤسسات إنسانية خالصة بالمعنى الحديث للكلمة. كما أسهم الوقف في إنشاء الخانات، وهي دور للضيافة انتشرت في الطرق الرابطة بين الولايات العثمانية. وكان دورها يتمثل في استقبال المسافرين وتأمين راحتهم، وحماية ممتلكاتهم، لا سيما التجار، الذين كانوا يجدون فيها المأوى والطعام والحماية من المخاطر⁶.

إن هذه الأوقاف – بمؤسساتها التعليمية والاجتماعية والصحية والاقتصادية – تعبر عن مدى حرص الدولة العثمانية، في فترات مختلفة من تاريخها، على خدمة الإنسان بغض النظر عن دينه أو أصله العرقي. وقد تجسد من خلالها جوهر فكرة الوقف، المتمثلة في تحقيق مصلحة الأفراد جميعاً⁷. وعلى الرغم من الصراعات التي خاضتها الدولة مع القوى الإقليمية والدولية – سواء مع الصفويين الشيعة في إيران أو مع الروس

¹ الزيعلي عثمان بن علي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشبلي، (القاهرة: بولاق، بدون تاريخ)، ص 325.

² Oded peri, "waqf and ottman welfare policy. The poor kitchen of hasseki sultan in Eighteenth – century Jerusalem", journal of the Economic and social history of the orient, vol 35, p 168.

³ سيد محمد السيد محمود، تاريخ الدولة العثمانية النشأة والازدهار، (القاهرة: مكتبة الآداب، 2011)، ص 442.

⁴ سيد محمد السيد محمود، المرجع نفسه، ص 442.

⁵ أكمل الدين إحسان أوغلو، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، (القاهرة: دار الاتحاد، 2010)، ص 485.

⁶ سيد محمد السيد محمود، مرجع سابق، ص 443.

⁷ سليم منصور، الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2004)، ص 25.



المسيحيين — فإن المصادر التاريخية لم تسجل إساءة ممنهجة بحق الطوائف غير المسلمة أو غير السننية المقيمة في أراضي الدولة. وهو ما يعكس سمة أساسية من سمات العمل الإنساني العثماني: ترسيخ مبدأ الإنسانية كقيمة عليا في إدارة المجتمع والدولة.

ثانيا: العمل الإنساني الحكومي

إن التمييز بين العمل الإنساني القائم على الأوقاف والعمل الإنساني الذي تولت الحكومة العثمانية تنفيذه يظل مهمة معقدة، لاسيما أن عددا من الأوقاف، كما سبقت الإشارة، كان يؤسسها السلاطين أو كبار رجال الدولة أنفسهم. غير أن التحول البارز حصل مع مطلع القرن التاسع عشر، خلال حقبة التنظيمات العثمانية، حيث برزت البيروقراطية كإحدى السمات الجوهرية للدولة، وأخذت تفرض سيطرتها على مختلف الأنشطة الخيرية والوقفية⁸. فقد تشكل جهاز إداري منظم، استفاد إلى حد كبير من تجربة الانفتاح على الغرب والتأثر بالنماذج الإدارية الأوروبية. ونتيجة لذلك، اتضحت معالم الفصل بين العمل الوقفي والعمل الحكومي بشكل أكبر، مع الإبقاء على مؤسسة الوقف، لكن ضمن إطار قانوني رسمي ومقتن، بل مع تقييدها أحيانا، كما في مجالات التعليم وإنشاء المدارس.

وفي هذا السياق، اضطلعت الدولة العثمانية مباشرة بمهمة إنشاء المدارس والإشراف عليها، كما أولت عناية خاصة بأبناء اللاجئين من الأرمن والإيرانيين السنة، ففتحت أمامهم أبواب التعليم الرسمي في مدارسها، إدراكا منها لكون التعليم حقا إنسانيا مقدسا. وبهذا المعنى، كانت الدولة العثمانية سباقة إلى ترسيخ مبدأ تعليم اللاجئين في إطار مؤسسات الدولة، وهو أمر نادر الحدوث في تجارب الدول المعاصرة لها⁹.

غير أن هذا النظام لم يخلُ من جوانب إشكالية، فقد فرضت المدارس العثمانية اللغة العثمانية لغة للتعليم، وهو ما أثر في الهوية الثقافية للطلبة، إذ شكلت اللغة أداة لإعادة صياغة الانتماء وضمان ولاء الأجيال الجديدة للدولة. وهو ما يمكن اعتباره سياسة تعليمية مزدوجة الأبعاد: إنسانية في مظهرها، وسياسية في جوهرها.

وإذا قارنا هذه التجربة العثمانية بالواقع المعاصر، فإننا نلاحظ تراجعا ملحوظا في عناية الدول المستقبلية باللاجئين، خصوصا في مجال التعليم. فالمعوقات الإدارية وتعقيد مساطر التسجيل، إلى جانب تفاقم ظاهرة تشغيل الأطفال، أسهمت في حرمان أعداد كبيرة من أبناء اللاجئين من التعليم النظامي. وتشير إحصاءات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) إلى أن أقل من 40% من أطفال اللاجئين السوريين اليوم يتابعون تعليمًا رسميًا¹⁰، وهو ما يهدد بخلق أزمة تربوية واجتماعية عميقة في المنطقة.

وخلاصة القول إن الدولة العثمانية مرت بمرحلتين متميزتين في تعاملها مع العمل الإنساني: الأولى — قبل القرن التاسع عشر — ارتبطت بالمنظور الديني وتجسدت أساسا في مؤسسة الوقف؛ والثانية — خلال القرن التاسع عشر وما بعده — عكست إعادة صياغة للعمل الإنساني من منظور الدولة الحديثة، حيث غدا العمل الخيري جزءا من سياساتها الرسمية، ولا سيما في ميدان التعليم ورعاية اللاجئين. واللافت أن اهتمام الدولة العثمانية بالعمل الإنساني لم يقتصر على أراضيها الداخلية، بل امتد إلى بلدان عديدة في العالمين العربي والغربي، خصوصا في الفترات التي تخللتها الحروب أو الكوارث الطبيعية، وهو ما يمنح التجربة العثمانية بعدًا إنسانيًا عابرا للحدود.

إذا كان العمل الإنساني العثماني قد تبلور داخليا عبر مؤسسات الوقف والبيروقراطية الحكومية الحديثة، فكيف انعكس هذا التصور الإنساني على علاقات الدولة العثمانية بمحيطها الخارجي، خصوصا في أزمنة الحروب والكوارث الطبيعية التي مست شعوبا واقعة خارج سلطتها المباشرة؟ وهل يمكن اعتبار هذا الامتداد تعبيرا عن نزعة إنسانية عابرة للحدود، أم أنه ظل مشروطا بالاعتبارات السياسية والاستراتيجية للدولة؟

⁸ أكمل الدين إحسان أوغلو، مرجع سابق، ص ج 1، ص 318.

⁹ أكمل الدين إحسان أوغلو، مرجع سابق، ص ج 1، ص 317.

¹⁰ شيلي كالبرستون، لوي كونستانت، تعليم أطفال اللاجئين السوريين إدارة الأزمة في تركيا ولبنان والأردن، (كاليفورنيا: مؤسسة رند، 2015)، ص 10.



2. العمل الإنساني العثماني خارج حدود الدولة

يطرح موضوع العمل الإنساني العثماني خارج حدود الدولة إشكالية أساسية تتمثل في فهم طبيعة العلاقة بين السلطنة العثمانية والمجتمعات التي اندرجت ضمن مجال نفوذها أو تفاعلت معها من خارج حدودها السياسية المباشرة. فالباحث في التاريخ عند تناوله لهذا الجانب لا يكتفي بتتبع الأحداث أو القرارات الإدارية، بل يحاول رصد البعد القيمي والسياسي الذي حكم تدخلات الدولة في قضايا الإغاثة والرعاية، سواء في الولايات العربية الخاضعة لها أو في مناطق بعيدة جغرافيا عن مركزها. ومن هنا، فإن أهمية هذا المحور تكمن في إبراز كيف أن العثمانيين لم ينظروا إلى العمل الإنساني باعتباره مجرد أداة للحكم أو وسيلة لتثبيت السيادة، بل أيضا كآلية لتعزيز شرعية الدولة داخليا وخارجيا، والتعبير عن انتمائها إلى فضاء حضاري وديني واسع.

وعليه، سنبدأ أولا بتحليل العمل الإنساني العثماني في الولايات العربية، ثم ننتقل لاحقا إلى تتبع أبعاده في العالم الغربي، بغية تبيان تداخل الاعتبارات السياسية والإنسانية في التجربة العثمانية.

أولا: العمل الإنساني العثماني في الولايات العربية

يشير أحد الباحثين الروس إلى أن دخول العثمانيين إلى الأقاليم العربية لم يكن مجرد توسع عسكري تقليدي، بل جاء في سياق ما يمكن وصفه بـ "التبديل السلطوي" الذي أملت له رغبة شرائح واسعة من المجتمعات العربية في الإصلاح الاجتماعي والسياسي¹¹. ويمكن تفسير هذه الرغبة على ضوء الأوضاع المتردية التي كان يعيشها العالم العربي آنذاك، وتزايد الضغوط الإمبريالية الساعية إلى استنزاف موارده. وقد وجدت الدولة العثمانية في ذلك فرصة لتعزيز مكانتها باعتبارها جزءا من العالم الإسلامي، فظهرت بمظهر الحامي والداعم لتلك المجتمعات.

غير أن الاقتصار على هذا التفسير لا يخلو من اختزال، إذ يصعب الجزم بأن الدافع الإنساني والديني كان هو المحرك الأوحد للتوسع العثماني. فقد ارتبط التوجه العثماني نحو شمال إفريقيا أيضا بالرغبة في ضمان منفذ استراتيجي على البحر المتوسط، فيما شكل الخليج العربي طريقا جنوبيا لمواجهة المدين الإنجليزي والإيراني، بينما اتخذت بلاد الشام موقعا استراتيجيا باعتبارها بوابة على البحر الأحمر. وبذلك فإن البعد الإنساني لا ينفصل عن الاعتبارات الجيوسياسية التي وجهت السياسة العثمانية.

ومع ذلك، فإن موضوعنا في هذا الإطار لا يركز على تحليل الدوافع الجيوسياسية للتوسع العثماني، بل يسعى إلى دراسة المظاهر الإنسانية المباشرة لهذا الحضور في الولايات العربية، من خلال رصد أشكال المساعدة والرعاية التي قدمها العثمانيون لشعوب هذه الأقاليم. وسنخصص بالتحليل حالتين أساسيتين: العراق وسوريا، لما لهما من دلالات على طبيعة العمل الإنساني العثماني في المشرق العربي.

- العراق

جاء ضم العراق إلى الدولة العثمانية في مطلع القرن السادس عشر كنتيجة غير مباشرة للصراع العثماني-الصفوي¹²، وذلك بعد أن عانى العراق من ولايات سيطرة الصفويين وما رافقها من مظاهر التكنيل المذهبي. وقد أسهم دخول العثمانيين في تهدئة الأوضاع وإرساء نوع من الاستقرار، عبر بسط سلطتهم على معظم مناطق البلاد، لتبدأ مرحلة جديدة من الإصلاحات والإجراءات ذات الطابع الإنساني، لا سيما خلال القرن التاسع عشر.

وقد برزت أوجه العمل الإنساني العثماني في العراق في عدة ميادين، من أبرزها ميدان التعليم، حيث أنشأ الوالي مدحت باشا مدرسة للفنون والصنائع خصصت للأيتام، وكانت الحكومة تتكفل بكافة مصاريفها. كما أولى اهتماما بالغا بالجانب الصحي¹³، إذ بادر إلى إنشاء

¹¹ نيقولايف إيفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية، ترجمة: يوسف عطا الله، (بيروت: دار الفارابي، 2004)، ص 15.

¹² نيقولايف إيفانوف، مرجع سابق، ص 113.

¹³ عبد العزيز سليمان نولر، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، (القاهرة: دار الكتاب العربي، 1960)، ص 383.



مؤسسات طبية عامة في وقت كان العراق يفتقر فيه إلى أي مرفق صحي منظم. وبالتوازي مع ذلك، عمل على تحديث البنية التحتية عبر شق الطرق، وتوفير المخازن الجماعية للغلال، وتشجيع التواصل بين مختلف أرجاء الولاية.

إلى جانب ذلك، أرسى الوالي منظومة دعم اجتماعي من خلال إنشاء صناديق للمساعدات وجمع التبرعات¹⁴. وما يثير الانتباه أن هذه المشاريع لم تقتصر على المكون السني وحده، بل شملت أيضا الطوائف الشيعية التي كانت تكن عداء تاريخيا للعثمانيين عقب إخراجهم للصفيين من العراق. ويكشف هذا النهج عن نزعة حياد نسبي في السياسات العثمانية، وهو مبدأ جوهر في فلسفة العمل الإنساني، إذ جعل المساعدات متاحة لجميع الفئات بغض النظر عن انتماءاتها المذهبية.

- سوريا

في بلاد الشام، اتخذ الاهتمام العثماني بالعمل الإنساني بعدا واسعا في المجال التعليمي، خاصة مع صدور قانون سنة 1896 الذي نص على إصلاح التعليم وتوسيعه. وبموجبه توسعت شبكة المدارس في سوريا، وأقر نظام تعليمي يشمل جميع المراحل، من الابتدائية حتى الجامعية¹⁵. كما أتاح العثمانيون تأسيس مدارس خاصة بالمسيحيين، عُرفت بـ المدارس القومية التبشيرية¹⁶، وهو ما يعكس قدرا من الانفتاح والاعتراف بالتعددية الدينية.

إلى جانب ذلك، مثل المرسوم السلطاني لعام 1856 خطوة مهمة نحو الحد من الطائفية، إذ نص على ضمان المساواة بين جميع الأديان والطوائف. ورغم الجدل التاريخي حول دافع هذا المرسوم – سواء كان نابعا من إيمان حقيقي بالمساواة أو نتيجة لضغوط أوروبية – فإن أثره على المستوى الاجتماعي لا يمكن إنكاره، إذ وفر أساسا قانونيا لحماية حقوق الطوائف، وساهم في ترسيخ مبدأ الكرامة الإنسانية.

ثانيا: العمل الإنساني في العالم الغربي

إن تجربة الدولة العثمانية في إغاثة إيرلندا خلال مجاعتها الكبرى، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرائق نيويورك، وأخيرا هولندا أثناء فيضانات 1916، تكشف عن بعد آخر في فهم العمل الإنساني العثماني. فهو لم يكن حبيس المجال الجغرافي للإمبراطورية أو رهين حسابات دينية ومذهبية، بل اتخذ شكلا كونيا عابرا للحدود، حتى في أحلك لحظات ضعف الدولة وانخراطها في حروب كبرى. وهذا يطرح أمام الباحث سؤالا إشكاليا عميقا:

هل يمكن النظر إلى هذه المبادرات بوصفها دليلا على رسوخ ثقافة إنسانية عثمانية سابقة على ظهور المنظمات الدولية الحديثة، أم أن الأمر كان مجرد وسيلة دبلوماسية لكسب الاعتراف الغربي بجدوى استمرار الدولة العثمانية في النظام الدولي؟

شهدت الدولة العثمانية، منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين، سلسلة من المبادرات الإنسانية التي امتدت خارج حدود الإمبراطورية، لتشمل شعوبا ومجتمعات لا تربطها بها روابط دينية أو سياسية مباشرة. تكشف هذه المبادرات عن بعد استثنائي للوعي العثماني بالإنسانية، وقدرته على تجاوز الحواجز الجغرافية والسياسية، رغم تعقيدات وضع الدولة الداخلية والصراعات الإقليمية.

- إيرلندا

عانت إيرلندا بين سنتي 1846 و1852 من مجاعة عظمى ناجمة عن انتشار فطر *Phytophthora infestans* الذي قضى على محصول البطاطس، وهو الغذاء الأساسي لسكان البلاد، ما أدى إلى وقوع أسوأ كارثة غذائية في تاريخ إيرلندا الحديث. أسفرت هذه المجاعة عن آلاف الوفيات، ودفعت بملايين الأشخاص للهجرة، لتصبح أكبر حركة هجرة جماعية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر¹⁷. كما خلفت

¹⁴ عبد الرحيم بنحادة، العثمانيون المؤسسات والاقتصاد والثقافة، (الدار البيضاء: اتصالات سبو، 2008)، ص 110.

¹⁵ أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، (القاهرة: دار الشروق، 1982)، ص 218.

¹⁶ أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع نفسه، 219.

¹⁷ Yann Bevant, *la grand famine en irlande*, (rennes : presses universitaires de rennes, 2014), p 7.



آثاراً سياسية ودبلوماسية طويلة المدى، خاصة على العلاقة الأنجلو-إيرلندية، حيث أظهر التعامل البريطاني الرسمي مع الأزمة بروداً واضحاً، إذ قدمت ملكة إنجلترا مبلغ ألفي جنيه إسترليني فقط كمساعدات للمتضررين¹⁸.

في هذا السياق، برزت الدولة العثمانية بزعامة السلطان عبد الحميد الأول كمثال استثنائي على العمل الإنساني المتجاوز للحدود الجغرافية والدينية. فقد قررت الدولة إرسال مساعدات مالية تتجاوز عشرة آلاف جنيه إسترليني، إلا أن الحكومة البريطانية أعاققت هذا التدخل، وفرضت على السلطان عدم تجاوز المبلغ الذي قدمته الملكة، لتفادي إحراجها الدبلوماسي¹⁹.

امتثل السلطان عبد الحميد للقرار الرسمي، ولكنه أبدع في التحايل على العقوبات الدبلوماسية من خلال إرسال ثلاث سفن محملة بالمواد الغذائية، محاولاً بذلك تقديم المساعدات للشعب الإيرلندي بطريقة عملية وفعالة. وعند رفض السلطات البريطانية تفريغ الحمولة في ميناء دبلن، اضطر العثمانيون لتفريغها سرّياً في ميناء دروغدا، ما يعكس عزم الدولة على إنقاذ المدنيين المتضررين، حتى في مواجهة قيود سياسية ودبلوماسية²⁰.

هذا الموقف يدل بوضوح على وعي الدولة العثمانية بأهمية العمل الإنساني واستقلاله عن الانتماءات الدينية أو القومية. ومنذ ذلك الوقت، يواصل الشعب الإيرلندي الاحتفال بالدور العثماني في إنقاذ المدنيين، تكريماً لتلك المبادرة الإنسانية الاستثنائية²¹.

غير أن التحليل التاريخي لا يغفل الأبعاد السياسية المحتملة لهذه الخطوة، فقد تكون الدولة العثمانية سعت أيضاً إلى كسب ود بريطانيا وتعزيز موقعها الدبلوماسي أمام القوى الأوروبية، خصوصاً في سياق التحديات العسكرية مع روسيا والبلقان. ومع ذلك، فإن البعد الإنساني الفعلي لهذه المبادرة يبقى قائماً، وهو الذي حقق الحد من الخسائر البشرية والمادية الناجمة عن المجاعة²².

يعزز فهم الوعي الإنساني العثماني ما حدث بعد حوالي عشرين عاماً، تحديداً سنة 1876، خلال الحرب مع روسيا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني. فقد أسفرت المواجهات عن خسائر بشرية واسعة في الجيش العثماني²³، ما دفع السلطان إلى المبادرة بسرعة لإنقاذ الجنود المصابين، بما في ذلك أولئك من الصرب وبعض الأرمن المتحالفين، وذلك باستخدام جهاز إنساني يحمل شارة الهلال الأحمر. ويكشف هذا التدخل عن تأسيس منظومة إنسانية مستقلة ومرنة، تعطي الأولوية لإنقاذ الأرواح قبل أي اعتبارات سياسية أو طائفية، وهو ما ينفي الروايات الغربية التي حاولت تصوير العثمانيين على أنهم تحفظوا على العمل الإنساني بسبب رمزية الصليب الأحمر²⁴، إذ أن العثمانيين سبق لهم التوقيع على اتفاقية جنيف عام 1865 بمحض إرادتهم.

- الولايات المتحدة الأمريكية

توضح تجربة العمل الإنساني العثماني في الولايات المتحدة الأمريكية أن هذه الثقافة لم تكن مرتبطة بشخصية السلطان فقط، بل كانت تعبراً عن ثقافة مؤسساتية متجذرة في الدولة العثمانية. فقد أظهرت الوثائق الأرشيفية أن السلطان عبد الحميد الثاني وجه في التاسع من سبتمبر

¹⁸ Christine Kinealy, this Great Calamity: the Irish Famine 1845-1852, (Irish: Gill & Macmillan, 1995), p 161.

¹⁹ Tom Verad, "An Irish Tale of hunger and the sultan", (Saudi: print edition of Saudi Aramco world, January 2015), p2.

²⁰ "الاحتفال السنوي الذي تشكر فيه إيرلندا الدولة العثمانية"، شوهد 20-04-2025. الرابط:

<http://www.turkpress.co/node/12218>

²¹ "الاحتفال السنوي الذي تشكر فيه إيرلندا الدولة العثمانية"، المرجع نفسه.

²² المرجع نفسه.

²³ محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، (بيروت: دار النفائس، 2013)، ص 430.

²⁴ Francois Bugnion, red crosses red crescent red crystal, (Geneva: international committee of the Red Cross, may 2007), p 9.



1894 بتقديم 300 ليرة عثمانية لمساعدة المتضررين من الحرائق الكبيرة التي اندلعت في غابات نيويورك، وخاصة في الجانب الشمالي الغربي من المدينة، وذلك بهدف التخفيف من الخسائر البشرية والمادية²⁵.

ويكتسب هذا التدخل أهمية خاصة إذا ما وضع في سياقه الزمني، إذ وقع خلال مرحلة صعبة عاشتها الدولة العثمانية نهاية القرن التاسع عشر، التي تميزت بتزايد الأطماع الأجنبية في ممتلكاتها، وما رافق ذلك من تحديات اقتصادية وسياسية متصاعدة. وعلى الرغم من هذه الظروف الداخلية المضطربة، استطاعت الدولة العثمانية الحفاظ على قدرتها على ممارسة السياسة الخارجية والقيام بمبادرات إنسانية فعالة خارج حدودها. تؤكد هذه الحالة أن وصف بعض الباحثين لعلاقات الدولة العثمانية الدولية بالعزلة أو "الستار الحديدي" يعد تبسيطا غير دقيق²⁶، إذ تظهر الوثائق التاريخية قدرة الدولة على التواصل والدبلوماسية النشطة مع القوى الغربية، مع دمج المبادئ الإنسانية ضمن سياساتها الخارجية. كما يعكس هذا التدخل أن العمل الإنساني كان جزءا من ثقافة الدولة العثمانية المؤسسية، وليس مجرد تصرف رمزي أو فردي للسلطان، وهو ما يعكس وعيا مبكرا بأهمية العمل الإنساني العالمي كقيمة متجاوزة للحدود السياسية والجغرافية.

- هولندا

شهد شمال هولندا سنة 1916 فيضانا كبيرا خلف خسائر مادية وبشرية مهمة، وهو ما أدى إلى عجز حكومة الملكة فيلهلمينا عن تقديم الإغاثة الكافية للمتضررين²⁷. وفي الوقت نفسه، كانت الدولة العثمانية تعيش ويلات الحرب العالمية الأولى، مع تحديات داخلية ضخمة وضغوط خارجية متعددة. على الرغم من هذه الظروف، لم تتردد الدولة العثمانية في تقديم المساعدات الإنسانية لهولندا، كما تؤكد وثيقة صادرة عن مجلس الوكلاء العثماني بتاريخ 30 يناير 1916، نشرتها وكالة الأناضول، والتي توضح صرف 25 قرشا من صندوق الطوارئ لكل شخص تضرر من الفيضان²⁸.

²⁵ ترك برس، وثائق تكشف عن مساعدات عثمانية إلى هولندا إبان حكم السلطان محمد رشاد، شوهذ بتاريخ 25-04-2025. الرابط:

<https://www.turkpress.co/node/32151>

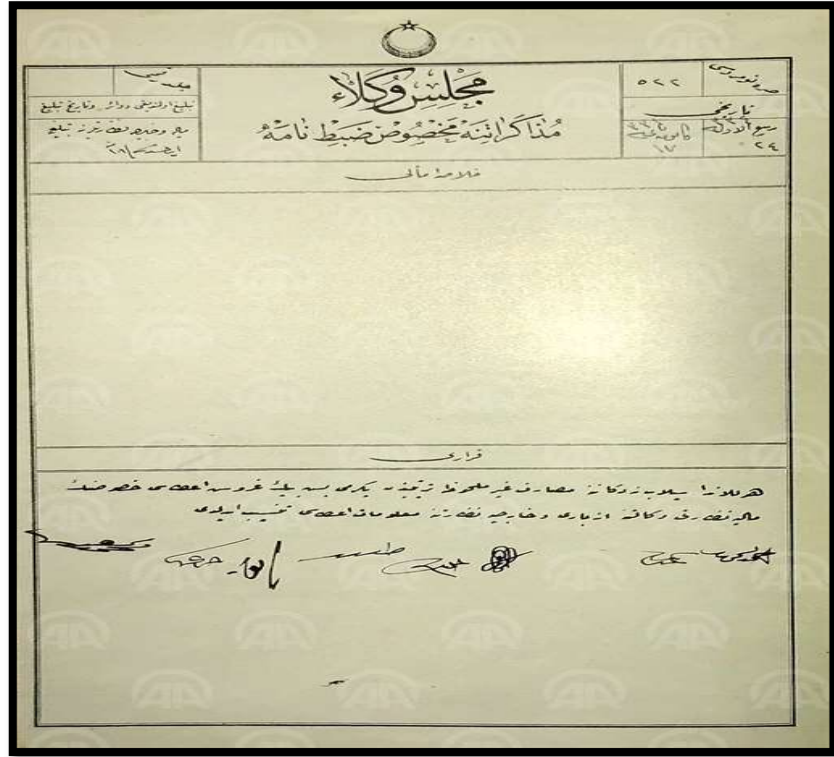
²⁶ دونالد كونارت، الدولة العثمانية 1700-1922، ترجمة: أيمن الأرماني، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004)، ص 149.

²⁷ "Man-Made lowlands A future for ancient dykes in the netherlands"،

<https://cultureelerfgoed.nl/sites/default/files/publications/man-made-lowlands.pdf>,

²⁸ ترك برس، وثائق تكشف عن مساعدات عثمانية إلى هولندا إبان حكم السلطان محمد رشاد، مرجع سابق.

وثيقة تاريخية: مساعدة الدولة العثمانية لهولندا إثر تعرضها لفيضانات عام 1916



المرجع: <https://www.turkpress.co/node/32151>

لا تركز الوثيقة على قيمة المساعدة بقدر ما تبرز وجود صندوق الطوارئ كآلية مؤسسية لتقديم الدعم العاجل، وهو ما يدل على وعي الدولة العثمانية بأهمية تنظيم وتسيير العمل الإنساني بشكل مؤسسي وفعال، حتى في أوقات الأزمات الكبرى.

ويؤكد الأكاديمي التركي جودت إردول أن هذه المبادرة "تظهر الاهتمام الذي كانت الدولة العثمانية توليه للمساعدات الإنسانية"، مشيراً إلى أن هولندا لم تكن تمثل أي أهمية استراتيجية أو سياسية للدولة العثمانية، بل كانت هذه المساعدة فعلاً إنسانياً محضاً، يتجاوز كل الاعتبارات الجيوسياسية أو المصالح المباشرة²⁹.

يمكن قراءة هذه الحالة في إطار تطور آليات وأساليب العمل الإنساني العثماني الكوني، إذ توضح أن الدولة العثمانية كانت قادرة على ممارسة العمل الإنساني خارج حدودها الجغرافية، وبشكل متواصل حتى في ظل أزمات داخلية وحروب شاملة. ويعكس هذا النهج غلبة المبادئ الإنسانية على التحديات الداخلية والسياسية، مما يضع تجربة الدولة العثمانية في مصاف النماذج المبكرة للعمل الإنساني الدولي المنظم.

من خلال دراسة هذه الحالات الثلاث، يمكن استخلاص مجموعة من السمات الأساسية للوعي العثماني بالعمل الإنساني خارج حدود الدولة. أولاً، تجاوز الحواجز الدينية والقومية، حيث قدمت الدولة المساعدات لمجتمعات مسيحية وإيرلندية وأمريكية وهولندية، بغض النظر عن الدين أو العرق، ما يعكس إدراكها بأن الإنسانية تتجاوز الانتماءات التقليدية. ثانياً، المرونة الدبلوماسية والقدرة على التكيف، كما يظهر في إيرلندا، حيث نجح السلطان عبد الحميد في التحايل على القيود الدبلوماسية البريطانية عبر تقديم المساعدات الغذائية بدلاً من المالية. ثالثاً، الثقافة المؤسسية للإنسانية، والتي تتجلى في المبادرات المتكررة، مثل المساعدات الموجهة إلى الولايات المتحدة وهولندا، ما يوضح أن العمل الإنساني أصبح جزءاً من سياسات الدولة العثمانية المتسقة وليس مجرد تصرف شخصي للسلطان. وأخيراً، الموازنة بين الضرورة الإنسانية

²⁹ ترك برس، وثائق تكشف عن مساعدات عثمانية إلى هولندا إبان حكم السلطان محمد رشاد، مرجع سابق.



والمصلحة السياسية، فبالرغم من الطابع الإنساني لهذه المبادرات، لا يمكن تجاهل أن بعضها قد خدم أيضا أهدافا سياسية، كتحسين صورة الدولة العثمانية أمام القوى الأوروبية، إلا أن الأثر الإنساني الفعلي يظل قائما ومستقلا عن الدوافع السياسية.

خاتمة

يتضح من دراسة الفترة موضوع البحث أن الدولة العثمانية امتلكت وعيا ملموسا بأهمية العمل الإنساني كعنصر من عناصر الحكم ومؤسسات الدولة، ليس فقط على صعيد تقديم المساعدات للمحتاجين، بل كأداة للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وتعزيز الشرعية السياسية. فقد أنشأت الدولة هياكل ومؤسسات رسمية وشبه رسمية تعمل على تقديم الإغاثة في أوقات الكوارث الطبيعية والحروب، وحرصت على تنظيم هذا العمل بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة، ما يعكس فهما عميقا لدور العمل الإنساني ضمن بنيتها السياسية والاجتماعية.

بحلول نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، يظهر أن العمل الإنساني العثماني تجاوز في عدة حالات حدود الانتماء الديني والجغرافي. فقدمت الدولة المساعدات لمجتمعات مسيحية وإيرلندية وأوروبية في أزمات مختلفة، بما يشير إلى تقارب نسبي مع المبادئ الكونية للعمل الإنساني المعاصر، مثل الحياد وعدم الانحياز. ورغم أن هذا التوجه لم يكن مؤسسيا بالمعنى الحديث، فإنه يعكس قدرة الدولة على توسيع نطاق العطاء الإنساني ليشمل غير المسلمين ومناطق بعيدة عن قلب الإمبراطورية.

ظل البعد الديني مهيمنًا في الكثير من مظاهر العمل الإنساني العثماني، حيث كانت القيم الإسلامية مثل الزكاة والوقف تشكل الإطار المرجعي للمعونة. ومع ذلك، فقد أظهرت التجارب أن البعد الإنساني أحيانا تجاوز هذه الاختلافات الدينية والهوياتية، إذ تم تقديم المساعدات بلا تمييز واضح في حالات الطوارئ الكبرى. ويمكن القول إن التفاعل بين البعد الديني والبعد الإنساني كان متدرجا: الدين شكل الدافع والمبرر، بينما أتاح العمل الإنساني ممارسة قيمة عالمية تتجاوز الانقسامات الدينية والجغرافية.

وبالمجمل، يتضح أن الدولة العثمانية خلال الفترة محل الدراسة ساهمت بشكل فاعل في بناء عمل إنساني متدرج، بدأ بخدمة محيطها والمناطق التابعة لها، ليصل هذا العمل بحلول نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إلى نطاق عالمي، متجاوزا بذلك المحددين الديني والجغرافي. ومن ثم، برزت الدولة العثمانية كسبّاقة في تبني مفاهيم العمل الإنساني المعاصر قبل أن تتم صياغتها لاحقا على يد المنظمات الدولية. ورغم ما شاب هذا العمل من تفسيرات وتأويلات سياسية في بعض الأحيان، فإنه يظل نموذجا يحتذى به لفهم العمل الإنساني العالمي، ويفتح المجال لمزيد من الدراسات والبحوث التي تستكشف أبعاده وآثاره في التاريخ الإنساني والدولي.



المراجع

- إحسان أوغلو، أكمل الدين. الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة. القاهرة: دار الاتحاد، 2010.
- بنحادة، عبد الرحيم. العثمانيون: المؤسسات والاقتصاد والثقافة. الدار البيضاء: اتصالات سبو، 2008.
- إيفانوف، نيقولا. الفتح العثماني للأقطار العربية. ترجمة يوسف عطا الله. بيروت: دار الفارابي، 2004.
- الزيعلي، عثمان بن علي. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشبلي. القاهرة: مطبعة بولاق، بدون تاريخ.
- سيد، محمد السيد محمود. تاريخ الدولة العثمانية: النشأة والازدهار. القاهرة: مكتبة الآداب، 2011.
- سليمان نولر، عبد العزيز. تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا. القاهرة: دار الكتاب العربي، 1960.
- كالبرستون، شيلي، ولؤي كونستانت. تعليم أطفال اللاجئين السوريين: إدارة الأزمة في تركيا ولبنان والأردن. كاليفورنيا: مؤسسة رند، 2015.
- منصور، سليم. الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر. بيروت: مؤسسة الرسالة، 2004.
- مصطفى، أحمد عبد الرحيم. في أصول التاريخ العثماني. القاهرة: دار الشروق، 1982.
- Bevant, Yann. *La grand famine en Irlande*. Rennes: Presses Universitaires de Rennes, 2014.
- Bugnion, François. *Red Cross, Red Crescent, Red Crystal*. Geneva: International Committee of the Red Cross, May 2007.
- Kinealy, Christine. *This Great Calamity: The Irish Famine 1845-1852*. Dublin: Gill & Macmillan, 1995.
- Peri, Oded. "Waqf and Ottoman Welfare Policy: The Poor Kitchen of Hasseki Sultan in Eighteenth-Century Jerusalem." *Journal of the Economic and Social History of the Orient* 35 (1992).
- Verad, Tom. "An Irish Tale of Hunger and the Sultan." *Saudi Aramco World*, print edition, January 2015.